كلمة نقيب المحامين في بيروت الأستاذ أنطونيو الهاشم

في اليوم العالمي للمفقودين بيت المحامي 2017/9/6

في الغياب نرى من نحب بصورة أوضح، ونشعر بمدى أثرهم وتأثيرهم بشكل أدق، ففي الغياب تكبر محبتنا لهم وتصغر محبتنا لأنفسنا.

من نحن؟

ماذا نطلب؟

هل في الطلب إستحالة؟

وماذا بعد،

أنتم أهالي من اختطفتهم الحرب التي انتهت منذ ما ينيف عن أكثر من ربع قرن، ومن حقكم معرفة مصير أحبائكم، أحياءً كانوا أم أمواتاً، الحق المكرّس في الشرعات العالمية كما في القانون الإنساني الدولي، حتى في القضاء اللبناني.

من هؤلاء من إختفى في غياهب الأقبية التي كانت في عهدة المليشيات والأحزاب ... منهم من ضاع في الأسر لدى العدو الإسرائيلي، وبعضهم الآخر ضاع في السجون السورية ... هؤلاء ما زال مصيرهم مجهولاً حتى يومنا هذا.

نقول لكل من يرى ويسمع، أما حان الوقت لكشف مصير هؤلاء المفقودين والمخفيين قسراً، ضناً بالآم أهاليهم؟

لا نعتقد ان في هذا الطلب استحالة. فكل دول العالم، لا بل معظمها عانت وعاشت حروباً عبثية أقسى من تلك التي مررنا بها، إلاّ أنها راهنت على حلّ مسألة مفقوديها وأسراها، ونجحت في كشف مصيرهم، فما الذي يحول دون كشف مصير أبناء وأحباء من ينتظر بعد أكثر من أربعة عقود على بدء الحرب اللبنانية العبثية.

إننا نقول وبالفم الملآن بأن الخطأ في مواقف القيمين على السلطة، زاد ويزيد من بؤس الأهالي. فقضيتهم كرامة وطن، ومسؤولية الجميع دون استثناء. فهل في الأفق قرار رسمي بالمماطلة؟ وهل كتب لملف مفقودي الحرب في لبنان، ملف المفقودين والمخفيين قسراً، ان يبقى دون حل؟

رغم الحسرة حصل تقدم خجول في هذا الموضوع رغم ما اسمته رئيسة لجنة أهالي المفقودين والمخطوفين السيدة وداد حلواني (بجبل الصعوبات). التقدم هو انتزاع قرار قضائي صدر عن مجلس شورى الدولة كرّس حق الأهالي بمعرفة مصير ذويهم، والإطلاع على كامل وثائق التحقيق الذي أجرته السلطات اللبنانية في هذا الشأن، والتي اضطرت على أثره تسليم ملف التحقيق للجنة، وقد تبيّن أنه فارغ، وليس فيه معلومات حتى الساعة.

إن قضية المفقودين هو أولوية لدى بعض النواب، وهو محرج لعدد منهم ممن شاركوا لسوء الحظ في الحرب الأهلية التي عصفت. فبعد إثنين وأربعين عاماً على بدء الحرب، وسبعة وعشرون عاماً على إنتهائها، لا يزال الأهالي ينتظرون الخبر، كيفما كان، حتى ولو كان خارطة طريق إلى قبورهم كي يقفل هذا الملف وتستمر الحياة.

لقد أعدّ المركز الدولي للعدالة الإنتقالية مطلع عام 2016 دراسة تتضمن مقترحات لإنشاء الهيئة الوطنية المستقلة للمفقودين والمخفيين قسراً: وهذه الهيئة يفترض بها الكشف عن مصير هؤلاء، وتعيين أماكن المقابر ونبشها، بالإضافة إلى تحديد هويات المفقودين رسمياً، وتحديد ظروف إخفائهم، الأمر الذي يتطلب صلاحيات قانونية واسعة

تضمن استقلاليتها على الأمد الطويل على الصعيدين الإداري والمالي. وما هذه الدراسة سوى أداة تقنية إضافية لدفع هذه القضية إلى الأمام إلى جانب سلسلة من الخطوات السابقة.

تُشكّل مسألة الأشخاص المفقودين والمخفيين قسراً واقعاً قاسياً لعدد لا يحصى من العائلات في لبنان، ما يتسبب لها بمعاناة مؤلمة، وهي تواجه المشاكل الناجمة عن حالة الضعف التي يعيشونها. وفي كثير من الأحيان، لا تستطيع هذه العائلات التغلب على معاناتها وإعادة بناء حياتها ولو بعد عقود. ومن شأن هذه الحالة ان تقوّض العلاقة بين المجتمعات على مرّ الأجيال. وبالمناسبة لا يمكن إعتبار المفقودين الضحايا الوحيدين، فجميع أفراد أسرهم، بالمعنى الواسع للكلمة، هم ايضاً ضحايا.....

إن الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان والتي إنشئت بموجب القانون رقم 62 تاريخ 2016/11/3 لا توجب التخلي عن المطالبة بإنشاء الهيئة الوطنية الخاصة بالمفقودين، بل الإصرار على إنشائها إلى جانب إقرار المشروع المعلَّق والقاضي بتحليل علمي لجميع أهالي المفقودين وحفظ عيناتهم البيولوجية قبل وفاتهم.

إن فقدان الأشخاص حقيقة لا تقبل الشك، إلاّ أن الألم الذي تعانيه أُسَرُهُم يبقى ولا يتغيّر. وتبقى الحاجة للتوثيق قائمة كحل موازٍ للوعة الشعور بعدم اليقين وإن استغرق البحث عن تلك الإجابات ردحاً من الزمن.

وإن ننسى، لا ننسى حجم المشكلات العملية التي تواجه عائلات المفقودين ومنهم من تُستنزف مواردهم في عمليات الرصد والبحث، ومنهم من تعترض طريقهم عقبات إدارية وقانوينة، في حين أن معظمُهُم بحاجة إلى دعم «وجداني» بكل ما بالكلمة من معنى، لمواجهة ما يعانونه من شعور بالتهميش والألم والعزلة.

إنه لمن المعيب حقاً أن تتعاطى الدولة مع هذه القضية بخفّة. كما وإن تجاوز إرث الحرب الثقيل لا يقتصر على إعادة الإعمار فحسب، فقضية مصير الآف المفقودين

من الأولويات في ظل التقصير الرسمي الفاضح الذي لا يخلو من التصريحات غير البناءة. والمشكلة الكبرى هي أنه فيما إذا تم نبش مقابر جماعية، لن يتمكن القيمون من تحديد هوية الرفات الموجود فيها، مما يفيد بأن ثمة ضرورة لتعيين خطة علمية متكاملة وفق منهجية علمية دقيقة، ما يستوجب إنشاء مؤسسة مستقلة لمتابعة هذا الملف بالتعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة، وإلى ذلك ما على الدولة سوى تحمل مسؤولياتها، رغم اعترافها بهذه القضية المحقة ذات الأبعاد الإنسانية، والبدء بحلّ تلك المعضلة من خلال:

1-جمع وحفظ العينات البيولوجية من أهالي المفقودين والمخفيين قسراً، تمهيداً لإجراء الفحص الجيني بغية التعرف على هؤلاء، أحياءً كانوا أم أمواتاً.

2-إنشاء هيئة وطنية مستقلة، مطلقة الصلاحيات، تكون مهمتها – حصراً – البحث عن المفقودين والمخفيين قسراً.

وهذا الحل – كما المطالبة – ليس إفتراضياً، فإنتماءَنا للدولة يقضي بوجوب احتضان الدولة لأبنائها.

حقاً قضية المفقودين كرامة وطن.